

واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة

The reality of the tax system in the United Arab Emirates

أ.عامرة أسامة جامعة قاصدي مرياح - ورقلة Mg.oussama2016@gmail.com	د.بوشامة مصطفى* جامعة علي لونيبي - البلدية 2 Boumut75@yahoo.fr
--	--

تاريخ النشر: 2019/04/04

تاريخ القبول: 2019/02/09

تاريخ الاستلام: 2018/12/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السبل المثلى في إنشاء النظم الضريبية، وقد تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج لتشابه الظروف التي تمر بها الدول النفطية من خلال تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وتم افتراض بأن تأسيس النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة يساهم في تغطية النفقات العامة المتزايدة لدولة الإمارات، وتم الاعتماد على تحليل المحتوى المتعلق بالنظام الضريبي وتم التوصل إلى أن إنشاء دولة الإمارات لنظامها الضريبي يتعدى تغطية النفقات العامة ويصل إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية والاقتصاد والمزايا الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، الهيكل الضريبي، ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الإنتقائية.

Abstract :

This study aims to identify the best ways to establish tax systems. The UAE was chosen as a model for the similarities experienced by the oil countries through the effects of low oil prices on the state budget. It was assumed that the establishment of the tax system in the United Arab Emirates It contributes to covering the increasing public expenditure of the UAE and was based on the analysis of content related to the tax system. It was concluded that the establishment of the UAE tax system exceeds the coverage of public expenditure and contributes to the advancement of development, Social.

Keywords: Tax System, Tax Structure, Value Added Tax (VAT), Excise Tax

مقدمة:

تُعد الضرائب في نظر المفاهيم الحديثة من أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول لتنفق منها على ما تقوم به من خدمات لأفراد المجتمع، ولا يمكن لأي دولة أن تنفق من دون أن تحصل على موارد بطريقة أو بأخرى.

ونظراً للمتغيرات التي تعيشها اقتصاديات الدول النفطية بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص من انخفاض إيراداتها النفطية، والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية تماشياً مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، هذه المستجدات والظروف الأخيرة حتمت على دولة الإمارات إلى إنشاء نظامها الضريبي للبحث عن البدائل الممكنة لتعويض خسائر إيراداتها الجمركية وللحفاظ على سياسة ضريبية فعالة مالياً واقتصادياً واجتماعياً.

ومن هذا المنطلق تطرح الإشكالية الأساسية التالية :

ما هو واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

وتم وضع الفرضية التالية :

النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة يساهم في تغطية النفقات العامة المتزايدة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية :

I- الإطار النظري للنظام الضريبي ومكوناته؛

II- تأسيس النظام الضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة؛

III- الضرائب المستحدثة بعد تأسيس النظام الضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف آليات انشاء النظم الضريبية، من حيث المكونات والغايات والأهداف، وقد تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج لتشابه الظروف التي تمر بها الدول النفطية من خلال تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، كما أنها تعتبر كنموذج للدول التي نجحت في استغلال فوائدها النفطية لإقلاع اقتصادها وتنويعه.

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تكلمت عن انشاء النظم الضريبية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا بغية توضيح سيرورة التحول وما ينجم عليه من منافع اقتصادية واجتماعية لها هذا

من جهة، وفي المقابل سيفتح المجال للباحثين من أجل الاجتهاد وتقديم ما هو أفضل حول مستجدات الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة منهج تحليل المحتوى والذي يعد أسلوب من الأساليب التي تستخدم في البحوث العلمية والتي تعتمد على وصف دقيق وموضوعي للظاهرة، ولهذا سنقوم بدراسة المصادر المنشورة وغير المنشورة إضافة إلى ذلك دراسة الاحصائيات السنوية والتقارير الصادرة عن وزارتي المالية والاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

I- الإطار النظري للنظام الضريبي ومكوناته

نظراً لأهمية النظام الضريبي سنتناول مفهومه وأهدافه ومكوناته.

1. مفهوم النظام الضريبي:

التعريف الأول هو أن "النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".¹

التعريف الثاني يشتمل على مفهومين أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين. وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع، ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة، إضافة إلى رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأخيراً تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.²

2. أهداف النظام الضريبي:

يمكن حصر الأهداف التي يصبو لتحقيقها النظام الضريبي في الآتي:

1.2 الاستقرار الاقتصادي

يمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو التوصل إلى أكبر حجم من الإنتاج في ظل استغلال أمثل للموارد المتاحة بما فيها القوة العاملة في المجتمع، وفي مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن للسياسة الضريبية أثرها البالغ لما قد تنطوي عليه من تغييرات في

الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق العام، وكذلك في المتغيرات النقدية الأخرى، التي تغير من أسعار الفائدة وشروط الائتمان.³

2.2 تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها، ونعني بالنمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى زيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة. وسعيًا إلى هذه الحقيقة تجد الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المساعد والمحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة السكان، ويكون ذلك في الغالب بتخفيف العبء الضريبي المفروض على الدخل المتاح للعائلات أو على الأنشطة المراد نموها.⁴

3.2 هدف إعادة توزيع الدخل والثروة

نظراً للتأثير البالغ الذي تؤثر به الضريبة في البنية الاجتماعية فإنها كثيراً ما تكون سبباً في زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، كما قد تخفف من درجة التفاوت في توزيع الثروات، ويمكن استخدام الضرائب في جميع الأحوال لغرض التأثير في البنية الاجتماعية بحيث تعزز التباين أو تخفف الفوارق بين مختلف فئات المجتمع، وعلى العموم يتم التوصل إلى هدف إعادة توزيع الدخل والثروة إما عن طريق الضرائب أو عن طريق الإنفاق.⁵

3. مكونات النظام الضريبي

يتكون النظام الضريبي لأي دولة من المكونات التالية:

1.3 الإدارة الضريبية

هي مزيج فريد من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، فالإدارة الضريبية كفرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.⁶

2.3 التشريع الضريبي

يعتبر القانون الضريبي من بين أولى الصلاحيات السيادية للدولة وهذا منذ ظهور القانون الإداري، ففي بعض البلدان الأوروبية اعتبر القانون الضريبي وجهاً مميزاً من أوجه القانون الإداري العام، لكن مع تطور دور الدولة التي أخذت في التدخل أكثر في تسيير النفقات العمومية، تمكنت الجباية من الاستحواذ على مكانة مميزة في تمويل نفقاتها من خلال الضريبة، فقد شكل لها ترسانة من القواعد الخصوصية على مستوى القانون المالي، لذا يقوم القانون الضريبي بتحليل القواعد القانونية المفروضة على المكلف

بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة بوعاء تصفية وتحصيل الضريبة، وتكون هذه القواعد نافذة بعد تصويت البرلمان عليها.⁷

3.3 المكلف أو الممول

يؤثر سلوك المكلف اتجاه الضريبة في المجتمع بناءً على قناعاته وانطباقه تأثيراً بالغاً في الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق تمويل الإنفاق العام وأهداف السياسة الضريبية، ويطلق على الشخص الخاضع للضريبة (أي الذي تفرض عليه الضريبة) سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بالمكلف أو الخاضع أو الممول وهذا المفهوم يعود أساساً إلى النظام البرلماني الإنجليزي منذ أوائل القرن (13م) ثم انتقل إلى دول العالم، ويعتبر مبدأ رضا الممولين هو الدعامة الأساسية لقانون الضريبة من خلال تجسيد مبدأ العدالة والمساواة في النظام الضريبي.⁸

II- تأسيس النظام الضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كدولة اتحادية تضم سبع إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وعاصمتها أبو ظبي⁹، وقد شهدت الإمارات منذ قيامها نمواً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً نادر التحقيق في كثير من المجتمعات النامية والمتقدمة، مستخدمة في ذلك عوائدها النفطية المتزايدة في تحقيق حاجات المجتمع الأساسية¹⁰، كذلك الأمر بالنسبة لمختلف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شهدتها دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة والتشريعات والقرارات التي طالت مختلف النواحي الاقتصادية والإدارية والمؤسسية، ساهمت في تسريع وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية بالدولة، وتعزيز استراتيجية التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري، وتوفير بيئة أعمال مواتية، ليكون كل ذلك ضمن روافد متدفقة تصب في تأكيد مستوى التنافسية المتقدم لدولة الإمارات.¹¹

1. قراءة في مقومات ومؤشرات الاقتصاد الإماراتي:

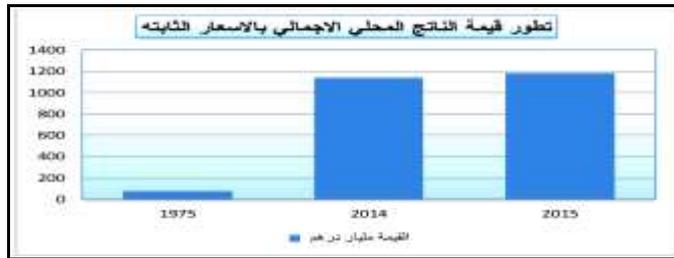
حققت الإمارات العربية المتحدة تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة من خلال معدلات نمو عالية في الناتج المحلي، كما أن البنية التحتية المتطورة والانفتاح على العالم الخارجي يشكلان إحدى أهم ركائز التنمية والأداء الاقتصادي الجيد، إضافة إلى الأنظمة والقوانين المشجعة والمحفزة والداعمة للمبادرات الفردية، كما أن التنويع الاقتصادي يقلل من تأثير التذبذب في الإيرادات النفطية والتي بدورها تؤثر سلباً على مسار النمو والتنمية الاقتصادية، كما أنه يخلق فرصاً وظيفية ذات كفاءة إنتاجية، خصوصاً في القطاع الخاص.

وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات منذ بدء تكوينها إلى القفزات الإيجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية المتبعة وذلك على النحو التالي:

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:12

تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة، من حوالي 77.5 مليار درهم سنة 1975، إلى 1141.7 مليار درهم سنة 2014، ثم إلى 1184.7 مليار درهم سنة 2015 (نحو 15 ضعف) بمتوسط معدل نمو بلغ 7.1%.

الشكل رقم (01): تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات، أغسطس 2016، ص 8.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة:13

تفعيلاً لسياسة تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية والإمكانات واعدة النمو بالدولة وأهمها الصناعة وبالأخص البتروكيماويات والألمنيوم والتجارة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والانشاءات فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة، من حوالي 32.2 مليار درهم تشكل 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة سنة 1975، إلى 815.3 مليار درهم تشكل 68.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة سنة 2015 وبمتوسط معدل نمو بلغ 8.4%، ما أدى إلى تراجع اعتماد دولة الإمارات حالياً على النفط وأصبح يشكل 31.2% من ناتجها الإجمالي بالأسعار الثابتة فقط، وبالباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية.

الشكل رقم (02): تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات، أغسطس 2016، ص 9.

3.1 الاستثمار الأجنبي المباشر

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً تنافسياً عالمياً متطوراً وصنفت طبقاً لمؤشر الاستثمار العالمي لسنة 2015 بالمركز الأول إقليمياً و 22 عالمياً، حيث أصبحت كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تتخذ أكثر من 25% من أكبر 500 شركة عالمية من دولة الإمارات مقراً لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حفز على هذا عوامل عديدة وعلى رأسها الاستقرار السياسي والأمني، والموقع الاستراتيجي المتميز وتوافر البنية التحتية والتشريعية واللوجستية المتقدمة، والخدمات الحكومية المتطورة وأهمها تفعيل الحكومة الذكية والإعفاءات الجمركية والضريبية¹⁴.

الشكل رقم (03): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات للفترة (2013-2015)



المصدر: أحمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات، أغسطس 2016، ص

12.

كما صنفت الإمارات حسب تقرير الاستثمار الأجنبي لسنة 2015 الصادر عن الأونكتاد بالمرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2014 في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا، واستقطبت نحو 37.07 مليار درهم (10.1 مليار دولار) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2014، وارتفع بذلك مجموع الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدولة إلى 424.3 مليار درهم (115.6 مليار دولار)، كما جاءت الإمارات وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد للعام نفسه ضمن قائمة البلدان الواعدة المستثمرة في الخارج (أكبر مستثمر عربي في الخارج)، حيث حلت بالمرتبة العاشرة ضمن القائمة التي ضمت ثلاث دول فقط من البلدان النامية وهي الصين وكوريا الجنوبية والإمارات.¹⁵

4.1 الموازنة العامة:

تقوم الدولة من خلال القواعد والضوابط المنظمة للنشاط المالي بتنظيم النفقات العامة والإيرادات العامة تنظيمياً يتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتماشياً مع ذلك واستمرار في تنشيط الاقتصاد

وتحفيز حركة الأسواق، ارتفع الإنفاق العام من 451.9 مليار درهم سنة 2011 إلى نحو 494.0 مليار درهم سنة 2013 بمتوسط نمو بلغ 4.6% بسبب المضي في الإنفاق على المشاريع الإستراتيجية، وحرصاً من الدولة على المحافظة على رفاهية المواطن ارتفع حجم النفقات الجارية من 344.4 مليار درهم والتي تشكل 76.2% من الانفاق العام سنة 2011، إلى 387.3 مليار درهم بنسبة 78.4% من الانفاق العام سنة 2013.

كما حققت الإيرادات العامة للدولة تحسناً ملموساً حيث تطورت من 379.9 مليار درهم سنة 2011 إلى 465.4 مليار درهم سنة 2013 بمتوسط نمو بلغ 7.10%، كمحصلة لتطور الإيرادات النفطية بمتوسط نمو بلغ 4.6%، حيث تزايدت من 262.4 مليار درهم سنة 2011 إلى 297.2 مليار درهم سنة 2013، وكذا تطور الإيرادات الأخرى بمتوسط نمو بلغ 7.19%، حيث تزايدت من 117.4 مليار درهم سنة 2011 إلى 168.2 مليار درهم سنة 2013، ومن ثم حقق الحساب المالي للدولة عجزاً تراجع من 72.0 مليار درهم سنة 2011 إلى 66.6 مليار درهم سنة 2012، ثم إلى 28.6 مليار درهم سنة 2013.¹⁶

الجدول رقم (01): الإيرادات والمصروفات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

للفترة الممتدة 2011-2015 (مليار درهم)

2015	2014	2013	2012	2011	بيان
295.0	427.7	465.4	412.7	379.9	إجمالي الإيرادات العامة
401.0	506.9	494.0	479.3	451.9	إجمالي النفقات العامة
(105.9)	(79.2)	(28.6)	(66.6)	(72.0)	العجز/ الفائض النهائي

المصدر: التقارير السنوية للأداء الاقتصادي لسنوات 2013-2014-2015.

تركت التغيرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و 2015 تأثيراً على وضع المالية العامة بدولة الإمارات، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات للدولة بنحو 51.5% سنة 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة سنة 2014، واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عامي 2015 و 2016 بالتركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الجاري واستمرار الانفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها.

وقد تراجع الانفاق العام من نحو 492.2 مليار درهم سنة 2014 إلى 401.0 مليار درهم سنة 2015 بنسبة تراجع بلغت 18.5% وتركز الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الابداع والابتكار.¹⁷

2. مبررات انشاء نظام ضريبي بدولة الإمارات:

تقف العديد من العوامل الخارجية والداخلية وراء توجه دولة الإمارات نحو إنشاء نظامها الضريبي:

1.2 العوامل الخارجية

الحقائق والمتغيرات والاتجاهات العالمية في مجال الضرائب تشير إلى ما يلي:¹⁸

❖ أن القانون الضريبي الدولي يوصي بضرورة أن تخضع التشريعات الوطنية بكل دولة من دول العالم، كل الإيرادات المحققة بها للضريبة حتى لا تكون هناك عوائق أمام اتفاقيات الازدواج الضريبي التي تعقدها الدول مع بعضها البعض، فالأصل أن اتفاقيات الازدواج الضريبي توقع بين دولتين لكل منهما نظام ضريبي تفرض بموجبه الضرائب على مواطنيها، أما الدول التي لا تفرض فيها ضرائب فإنها ليست بحاجة إلى توقيع مثل هذه الاتفاقيات لأنه لا يوجد من الأصل ازدواج ضريبي؛

❖ أن إيرادات الشركات متعددة الجنسية المحققة من جميع فروعها بكافة أنحاء العالم تخضع للضريبة بدولة المقر الرئيسي للشركة، ومن هنا فإن الشركة التي تخضع للضريبة في دولة المقر الرئيسي عن إيراداتها المحققة في دولة أخرى ليس بها نظام ضريبي، يعد إثراء لخزينة دول المقر على حساب خزينة دولة مصدر الدخل، إلا أنه يتعين أن يكون هناك اتفاقيات لتجنب ازدواج ضريبي مع دول المستثمرين حتى لا يتحملوا الضرائب في دولة الموطن والدولة مصدر الدخل، وقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة 94 اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي مع الدول الأخرى؛

❖ تهدف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى تدفق السلع والخدمات بين الدول دون عوائق جمركية أو غير جمركية، وتماشياً مع متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية تلجأ الدول إلى الدخول في اتفاقيات للتجارة الحرة مما يؤدي إلى زوال الإيرادات الجمركية، وقد أصبح تطبيق "ضريبة القيمة المضافة" ضرورة ونتيجة طبيعية لتلك الاتفاقيات، على اعتبار أنها الخيار المسموح به والبديل لتعويض الخسائر المتوقعة لفقدان الإيرادات الجمركية، هذا وتعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة

تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من يناير 2018 على أن يتم اعتماد نسبة لهذه الضريبة قدرها 5% ؛

❖ أوصى صندوق النقد الدولي دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي بأهمية إيجاد بنية تحتية ضريبية أو نظم ضريبية لديها وتدابير مصادر بديلة لتعويض الإيرادات الجمركية المتوقع فقدانها من جراء إلغاء الرسوم الجمركية المترتبة على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع شركائها التجاريين.

1.2 العوامل الداخلية

كان للعوامل الداخلية دور بارز في التعجيل بإنشاء الإمارات لنظامها الضريبي منها ما يلي: ¹⁹

❖ زيادة موارد الموازنة الاتحادية وإيجاد مصادر أخرى لتنميتها، نظراً لتزايد متطلبات الإنفاق العام على أغراض التنمية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة وإدارة النفايات والمنتزهات والطرق وخدمات الشرطة والعدالة... إلخ وفق أرقى المعايير العالمية، وتعد ضريبة القيمة المضافة مصدر دخل جديد للدولة يسهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية العالية الجودة في المستقبل؛

❖ تراجع الإيرادات النفطية من جراء انخفاض أسعار النفط إعتباراً من النصف الثاني من سنة 2014 والتي لازالت تشكل إيراداته المصدر الرئيسي للإنفاق على مشروعات التنمية؛

❖ تتجه الدولة في ضوء المتغيرات والتطورات العالمية لإقامة أنظمتها الضريبية، وإيجاد أدوات تمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج ظاهرتي التضخم والانكماش باعتبار الضرائب أحد أدوات السياسة المالية الهامة.

3. هيكل النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يهدف تأسيس النظام الضريبي في الدولة من خلال إنشاء إدارة ضريبية تعنى بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية، ووضع إجراءات موحدة لحقوق وواجبات الخاضعين للضريبة إلى تعزيز استدامة موارد الحكومة الاتحادية، وفي هذا الشأن أصدر رئيس الدولة مرسوماً بالقانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2016 بشأن "الهيئة الاتحادية للضرائب"، تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية المستقلة للتصرف المالي والإداري، وتختص هذه الهيئة من خلال ما نصت عليه المادة 4 من القانون الاتحادي رقم 13 فيما يلي: ²⁰

- ❖ إدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع إيراداتها؛
 - ❖ تطبيق الإجراءات الضريبية والقوانين والأنظمة فيما يخص الضرائب الاتحادية؛
 - ❖ سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية؛
 - ❖ تطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تصادق عليها الدولة؛
 - ❖ البت في طلبات التسجيل في الأنظمة المعمول بها في الدولة، وتخصيص أرقام ضريبية للتسجيل في هذه الأنظمة؛
 - ❖ اقتراح التشريعات المتعلقة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع الإيرادات، وإنشاء سجلات وإصدار التوجيهات والتوضيحات اللازمة لدفع الضرائب؛
 - ❖ إيداع إيرادات الضرائب والغرامات المحصلة في حساب مستقل قبل توزيعها على الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، حسب ما يقرره مجلس الوزراء بناءً على توصية الهيئة والاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات؛
- كما نص القانون على أن يكون مقر الهيئة أبوظبي ويجوز، بقرار المجلس إنشاء فروع ومكاتب لها داخل الدولة، هذا وقد تم تشكيل مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب الذي سيتولى مناقشة واستكمال القوانين المتعلقة بالنظام الضريبي للدولة ومنها قانون الإجراءات الضريبية.²¹
- نصت كذلك المادة 13 بأنه تودع إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة التي يتم تحصيلها من قبل الهيئة في حسابات مستقلة خاصة لكل نوع من أنواع الضرائب الاتحادية، على ذمة توزيعها على الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات.²²
- أما المادة 15 فقد حددت بأن كل قانون ضريبي فيما لو كانت إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها الناتجة عن ذلك القانون تخضع للتقاسم بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، وتحديد آلية التقاسم يتم بناءً على قرار من مجلس الوزراء.²³
- وفي سبيل استكمال الهيكل الضريبي للدولة أنجزت وزارة الاقتصاد ما يلي:²⁴
- ❖ قانون الإجراءات الضريبية؛
 - ❖ قانون ضريبة القيمة المضافة؛
 - ❖ قانون الضريبة الإنتقائية.
- هذه التشريعات الجديدة ستكون إضافة للضرائب المعمول بها قبل تأسيس النظام الضريبي وهي:

الجدول رقم (02): الضرائب والرسوم المعمول بها بالإمارات العربية المتحدة قبل تأسيس نظامها

الضريبي

نطاق فرض الضريبة معدلاتها	طبيعة الضريبة أو الرسم
لا تفرض دولة الإمارات ضريبة الدخل على الأفراد.	ضرائب الدخل
لا تفرض الإمارات ضرائب على الشركات باستثناء شركات النفط وفروع البنوك الأجنبية.	ضريبة الشركات
10% على سعر الغرفة 10% رسوم الخدمة 6% رسوم سياحة ضريبة المدينة تتراوح ما بين 6% إلى 10%. وتختلف الرسوم السياحية باختلاف المدينة فمثلاً في ماي 2016 تم بدء تحصيل رسوم الإقامة في فنادق أبوظبي بنسبة 4% من قيمة فاتورة النزول.	ضرائب ورسوم المرافق السياحية

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات الموقع: <https://www.government.ae> تاريخ الإطلاع: 2017/11/14

III- الضرائب المستحدثة بعد تأسيس النظام الضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة

مست النظام الضريبي الإماراتي ضرائب جديدة للمساهمة أكثر في الإيرادات العامة وتعويض العائدات الجمركية ومنها ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضريبة الانتقائية.

1. الضريبة على القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة حديثة العهد، وهي ثمرة تطور التقنيات الضريبية على مدى أكثر من نصف قرن، منذ نشأتها على يد العالم الاقتصادي الفرنسي الأصل موريس لوريه سنة 1954، وقد جرى تطبيقها في أغلب دول العالم بأشكال متعددة طبقاً للمقتضيات الاقتصادية الخاصة بكل منها²⁵.

1.1 مفهومها

الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها، وينظر لها من جانب آخر بأنها ضريبة على الاستهلاك يتم استيفاؤها

في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، وتطبق وفقاً لكمية الاستهلاك، وبمعنى آخر تلحق القيمة التي يدفعها المستهلك من أجل الحصول على الأموال أو على الخدمات.²⁶

وقد نشأت هذه الضريبة في بادئ الأمر لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للإيرادات التي لا يمكن الوفاء بها بسهولة عن طريق الضرائب على رقم الأعمال، نظراً لطبيعتها التي تسفر عن تشوهات في القرارات الاقتصادية.²⁷ بدأ ظهورها في فرنسا أولاً، غير أن وتيرة اعتمادها سرعان ما اكتسبت سرعة متزايدة،²⁸ حيث أصبحت واحدة من أكثر ضرائب الاستهلاك شيوعاً حول العالم والتي يتم تطبيقها في نحو 140 دولة أي نحو 76% من 184 عضواً في المنظمتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، كذلك تعتبر حالياً مصدراً رئيسياً للإيرادات في معظم دول العالم، فهي تشكل الآن حوالي ربع الإيرادات الضريبية وما يقارب من 5% من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أن قيمة ضريبة القيمة المضافة المتوقع تحصيلها في العام الأول للتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة تتراوح ما بين 10 إلى 12 مليار درهم (3.27 مليار دولار)، أي نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وستعفى من الضريبة قطاعات التعليم والصحة وقائمة تضم 100 من السلع الغذائية، وسيتم فرض ضريبة القيمة المضافة إعتباراً من مطلع العام 2018 على كل القطاعات الانتاجية والخدمية وبنسبة 5%، وسيتم إلزام الشركات التي تسجل إيرادات سنوية تفوق 3.75 مليون درهم على التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة.²⁹

ومن خلال القانون الإتحادي رقم (8) الصادر بتاريخ 23 أوت 2017 والذي ينظم كافة الإجراءات الخاصة بضريبة القيمة المضافة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الخطوط العريضة لقانون ضريبة القيمة المضافة بالإمارات العربية المتحدة

<p>- كل توريد خاضع للضريبة وتوريد اعتباري يقوم به الخاضع للضريبة. - استيراد السلع المعنية، باستثناء ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.</p>	<p>نطاق فرض الضريبة (المادة 2)</p>
<p>ستطبق نسبة 5% كضريبة قيمة مضافة تُجبي على جميع البضائع والخدمات</p>	<p>نسبة الضريبة (المادة 3)</p>
<p>- على كل شخص لديه مكان إقامة في الدولة أو إحدى الدول المطبقة القيام بالتسجيل الضريبي إذا لم يتم تسجيله سابقاً في حال توقع أو تجاوزت قيمة توريداته خلال فترة 12 شهراً حد التسجيل الإلزامي. - على كل شخص ليس لديه مكان إقامة في الدولة أو إحدى الدول المطبقة القيام بالتسجيل الضريبي إذا لم يتم تسجيله سابقاً في حال قام بتوريدات سلع أو خدمات ولم يكن شخص آخر ملزماً بسداد الضريبة المستحقة عن هذه التوريدات في الدولة.</p>	<p>التسجيل الضريبي الإلزامي (المادة 13) والاستثناء من التسجيل الضريبي (المادة 15)</p>

<p>كما أنه يجوز للهيئة استثناء الخاضع للضريبة من التسجيل الضريبي الإلزامي إذا كانت توريداته خاضعة لنسبة الصفر فقط، ويجب على المستثنى من التسجيل أن يخطر الهيئة بأي تغييرات تطرأ على أعماله بحيث يكون فيها خاضعاً للضريبة.</p>	
<p>يجوز لشخصين أو أكثر يمارسون الأعمال التقدم بطلب التسجيل الضريبي كمجموعة ضريبية إذا تم استيفاء الشروط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن يكون كل شخص منهم لديه مقر تأسيس أو منشأة ثابتة في الدولة؛ - أن يكون الأشخاص المعنيون أطرافاً مرتبطة؛ - أن يسيطر شخص أو أكثر يمارس الأعمال في إطار شراكة على اليافقين. <p>كما لا يحق لأي شخص يمارس الأعمال أن يكون لديه أكثر من رقم تسجيل ضريبي واحد، مالم تقرر اللائحة التنفيذية خلاف ذلك.</p>	<p>المجموعة الضريبية (المادة 14)</p>
<p>لتحديد ما إذا قام الشخص بتجاوز حد التسجيل الإلزامي وحد التسجيل الاختياري يتم احتساب إجمالي ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قيمة السلع والخدمات الخاضعة للضريبة؛ - قيمة كامل أو الجزء المعني من التوريدات الخاضعة للضريبة العائدة إليه إذا تم الاستحواذ كلياً أو جزئياً على أعمال شخص قام بها؛ - قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي قامت بها أطراف مرتبطة وفقاً للحالات التي يحددها هذا القانون. <p>وقد حدد حد التسجيل الضريبي في الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التسجيل الإجباري التي تتخطى إيراداتها السنوية 100.000 دولار أمريكي. - وطوعي التي تتراوح إيراداتها السنوية بين 10.000 و 50.000 دولار أمريكي. 	<p>احتساب حد التسجيل الضريبي (المادة 19)</p>
<p>تُطبق نسبة الصفر على توريد السلع والخدمات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التصدير المباشر أو غير المباشر إلى خارج الدول المطبقة؛ - خدمات نقل الركاب والسلع الدولية الذي يبدأ في الدولة أو ينتهي فيها أو يمر عبر أراضيها؛ - توريد طائرات وسفن الإنقاذ والمساعدة جواً وبحراً؛ - توريد للمعادن الثمينة الاستثمارية أو استيرادها لغايات الاستثمار، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقانون المعادن الثمينة ومعايير اعتبارها استثمارية؛ - التوريد الأول للمباني المصممة خصيصاً لاستخدامها من قبل الجهات الخيرية من خلال بيعها أو إيجارها؛ - توريد النفط الخام والغاز الطبيعي؛ - توريد خدمات التعليم والسلع والخدمات المرتبطة بها لمرحلة التعليم 	<p>نسبة الصفر لضريبة القيمة المضافة (المادة 45)</p>

<p>الأساسي وما قبلها، بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي الممولة من قبل الحكومة الاتحادية؛</p> <p>- توريد خدمات الرعاية الصحية الوقائية والأساسية والسلع والخدمات المرتبطة بها.</p>	
<p>تعفى من الضريبة التوريدات الآتية:</p> <p>- الخدمات المالية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون؛</p> <p>- توريد المباني السكنية من خلال بيعها أو إيجارها باستثناء ما يتم تطبيق نسبة الصفر عليه؛</p> <p>- توريد خدمات النقل المحلي للركاب.</p>	<p>الإعفاءات لضريبة القيمة المضافة</p> <p>(المادة 46)</p>
<p>- على الشركات تقديم إقراراتها حول ضريبة القيمة المضافة على إيراداتها مرة كل ربع سنة.</p> <p>- وستُجنى الضريبة على صافي القيم المستوفاة، أي بعد اقتطاع التخفيضات والحسومات.</p>	<p>إقرار ضريبة القيمة المضافة</p> <p>(المادة 72)</p>
<p>- من 5% إلى 50% على الضرائب المستحقة أو الاستحقاقات المبالغ فيها في حال عدم التسجيل، أو تقديم إقرارات مغلوبة، أو تقديم قيم مبالغ فيها للاستحقاقات، أو عدم الدفع في الوقت المحدد.</p> <p>- السجن في حال تكرار المخالفة.</p>	<p>عقوبات عدم الالتزام بتطبيق ضريبة القيمة المضافة</p>

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نصوص القانون الاتحادي رقم (8) في شأن ضريبة القيمة المضافة.

2.1 الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لضريبة القيمة المضافة

من الطبيعي أن ينعكس تطبيق ضريبة القيمة المضافة على حجم الإنفاق الاستهلاكي وعادات المستهلكين الشرائية، فتطبيق نسبة 5% يعني نظرياً ارتفاع طفيف في الأسعار بنفس النسبة ما قد يؤثر سلباً على الطلب وبالتالي حجم المبيعات، دون اغفال التأثيرات على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وهي كالتالي:³⁰

1.2.1 انعكاساتها على الأفراد:

من المتوقع أن ترتفع تكلفة المعيشة بشكل طفيف ولكنها ستتفاوت بتفاوت نمط حياة الأفراد وسلوكهم الإنفاقي، فإذا كانت نفقاتهم تتركز في المقام الأول على السلع المستثناة من ضريبة القيمة المضافة مثلاً، فإنه لن تكون هناك زيادة كبيرة في تكلفة المعيشة.

2.2.1 انعكاساتها الاجتماعية:

فرض ضريبة القيمة المضافة من شأنه أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي بالدولة من خلال زيادة مصادر إيراداتها بمعزل عن الإيرادات النفطية، كما سيزيد من قدرة الدولة على الاستمرار في توفير

الخدمات التعليمية والصحية وخدمات المرافق العامة وتمويل الإنفاق على تلك الخدمات بما يتيح توفيرها وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

3.2.1 انعكاساتها على قطاع الأعمال:

سيتوجب على الشركات التي يفوق رقم أعمالها الحد الأدنى للإيرادات التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة لدى الجهة الحكومية المعنية، كما سيتعين عليها توثيق معاملاتها المالية بما يضمن دقة سجلاتها المالية وتحديثها بشكل دائم، وفي حال تجاوز مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي تفرضه الشركات المبلغ الذي دفعته لمورديها، فسيتعين عليها سداد قيمة الفارق للحكومة، وتلتزم الشركات المسجلة لغايات الضريبة بما يلي:

- ❖ فرض ضريبة القيمة المضافة على توريداتها من السلع أو الخدمات؛
- ❖ الاحتفاظ بالسجلات التجارية التي تتيح للحكومة التحقق من صحة معاملاتها؛
- ❖ لن يتم إلزام بعض الشركات الصغيرة بالتسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة، كما ولا تحتاج الأعمال للتسجيل لغايات الضريبة في الحالات التالية:

أ- إذا كانت تبيع سلع أو تقدم خدمات غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة؛

ب- إذا كان رقم أعمالها دون الحد الأدنى للإيرادات.

ويتعين على الأعمال غير الملزمة بالتسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة حفظ سجلاتها المالية بشكل منتظم يسمح بالرجوع إليها للتأكد.

2. الضريبة الإنتقائية:

مع اتجاه دول خليجية ودولة الإمارات على وجه الخصوص إلى فرض الضرائب الإنتقائية على بعض السلع الضارة بهدف ترشيد استهلاك هذه السلع، حيث يعود تاريخ فرض الضرائب الإنتقائية في بعض دول العالم إلى نحو 350 سنة، فالبداية كانت في بريطانيا التي لها تاريخ طويل في فرض الضرائب على التبغ سنة 1660 حيث كان هدفها الأساسي حين ذلك هو الحد من انتشار التدخين واستهلاكه، أما الحكومة الأمريكية قد بدأت بفرض الضريبة الإنتقائية والتي كانت أيضاً على مادة التبغ سنة 1794 لهدف اجتماعي بتقليل الأمريكيين استهلاك هذه المادة، كذلك مساعدتها في دفع ديون تكبدها خلال الحرب الأهلية.³¹

1.2 مفهومها

الضريبة الإنتقائية هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على سلع معينة وهي إجمالاً السلع التي تُعد ضارة بصحة الإنسان أو البيئة.³²

وحسب التقديرات الأولية، فإن الإيرادات المتوقعة للميزانية الاتحادية من تطبيق الضريبة الإنتقائية تبلغ حوالي سبعة مليارات درهم إماراتي (1.9 مليار دولار) سنوياً.³³

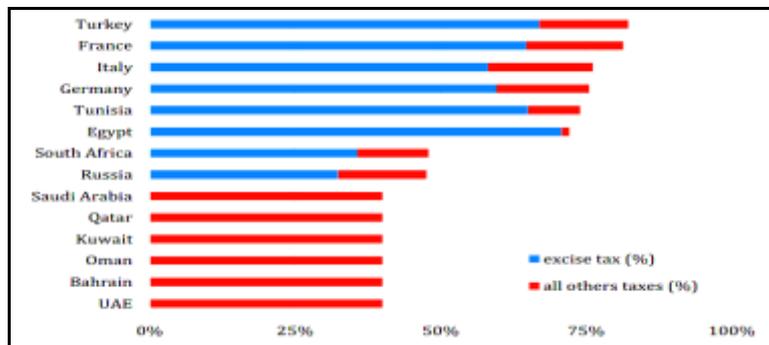
ويشار إلى هذه السلع باسم "السلع الإنتقائية"، ولتحديد ما إذا كانت سلعة من ضمن السلع الإنتقائية، يتم الأخذ بالتعريف التالية:³⁴

- ❖ المشروبات الغازية: تتضمن أية مشروبات تحتوي على الغاز باستثناء المياه الغازية غير المنكهة، وتعد من المشروبات الغازية أية مُركّزات أو مستخلصات يمكن تحويلها إلى مشروبات غازية؛
- ❖ مشروبات الطاقة: تتضمن أية مشروبات يتم تسويقها أو بيعها على أنها مشروبات للطاقة قد تحتوي على مواد منبهة أو تمنح التحفيز العقلي أو البدني، وتشمل على سبيل المثال الكافيين والتورين والجنسينج والجوارانا كما تشمل أي مواد لها تأثير مطابق أو مشابه للمواد المذكورة، وتعد من مشروبات الطاقة أي مُركّزات أو مستخلصات يمكن تحويلها إلى مشروبات طاقة؛
- ❖ التبغ ومنتجاته: التي تشمل على جميع المواد المدرجة ضمن الجدول 24 من التعرفة الجمركية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2.2 هدفها

الغاية من فرض هذه الضريبة هو الحد من استهلاك تلك السلع، والمساهمة في الوقت ذاته بزيادة الإيرادات العامة التي تُخصص لتغطية تكاليف الخدمات العامة ذات الفائدة.³⁵

الشكل رقم (04): مجموع الضرائب والضرائب الإنتقائية نسبة إلى متوسط سعر السوق المرجح



المصدر: ناصر السعيد، الإصلاحات الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي: النفط والعائدات الحكومية والضريبة الإنتقائية وسوق التبغ، سنة 2014، ص 14.

من الرسم البياني أعلاه الذي يبين حصة دول مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات على وجه الخصوص من الضريبة الإجمالية في السعر الإجمالي متدنية. وتتمايز دول الخليج من خلال عدم استخدام الضريبة الإنتقائية، وبالتالي فالمجال متاح لزيادة العائدات الضريبية.³⁶

3.2 نسبها المطبقة

بدأ تطبيق هذه الضريبة في الأول من أكتوبر لسنة 2017، ونسبها كآآتي:³⁷

❖ 50% على المشروبات الغازية؛

❖ 100% على منتجات التبغ؛

❖ 100% على مشروبات الطاقة.

4.2 إلتزامات الشركات

يتعين على جميع الكيانات التي تستورد أو تنتج أو تخزن السلع الإنتقائية أن تكون مسجلة لدى الهيئة الإتحادية للضرائب وتكون مسؤولة عن تقديم إقرارات ضريبية وسداد الضريبة الإنتقائية.³⁸

5.2 التسجيل في نظام الضريبة الإنتقائية

حددت المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (07) الخاص بالضريبة الإنتقائية بأن تقع مسؤولية الضريبة الإنتقائية على أي شخص يقوم بأي من الآتي:³⁹

❖ استيراد السلع الإنتقائية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛

❖ إنتاج السلع الإنتقائية في حال أنه سيتم طرحها للاستهلاك في دولة الإمارات؛

❖ تخزين السلع الإنتقائية في دولة الإمارات وفقاً لحالات معينة؛

❖ أي شخص مسؤول عن الإشراف على مستودع ضريبي أو منطقة محددة، أي أمين مستودع.

وقد حُدد الشخص المخزن بأنه شخص (طبيعي أو اعتباري) يحتفظ بمخزون من السلع الإنتقائية لأغراض تجارية ولا يمتلك أي دليل بأنه قد تم دفع الضريبة عن هذه السلع في السابق.⁴⁰

IV- الخاتمة

بعد العرض النظري ودراسة تجربة الإمارات في إنشاء نظامها الضريبي، حيث وجدنا أن هدف تأسيس هيكل للنظام الضريبي لا يقتصر على فعالية التحصيل الضريبي لتغطية النفقات العامة، بل تعداه ليكون وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومع دخول الضريبة الإنتقائية حيز التطبيق في الربع الأخير من سنة 2017 وضريبة القيمة المضافة بداية من سنة 2018، حيث تعتبر هذه الضرائب المستحدثة عنصراً هاماً في البرامج التي تعتمدها دولة الإمارات لتحسين الاستقرار المالي،

ويساهم في دعم استراتيجية التحول الاقتصادي الطموحة من خلال المساعدة على التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

كما توفر ضريبة القيمة المضافة ميزتين إضافيتين لدولة الإمارات:

- ❖ بأنها تعتبر كمصدر دخل يساهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية تشمل خدمات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية؛
- ❖ تساهم في دعم جدول الأعمال الطموح الخاص بالتطوير والتنويع الاقتصادي والمبين في رؤية 2021.

وبناءً على ما تقدم يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ ستواجه الإمارات تحديات في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية وذلك لحدثة بنيتها الضريبية، حيث كان الأولى أخذ التجربة المصرية كمثال من خلال التطبيق التدريجي على مختلف القطاعات؛
- ❖ رفع وتيرة التعاون مع مختلف الهيئات والمنظمات خصوصاً المحاسبين لإنجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة؛
- ❖ أهمية الحملات والتظاهرات التحسيسية بالدور الذي يمكن أن يلعبه المواطن (المكلف، المستهلك) في نجاح وفعالية النظام الضريبي، من خلال زيادة الوعي لدى الفرد الخليجي و الإماراتي بصفة خاصة حتى تحظى ضريبة القيمة المضافة بالقبول العام والتي ستؤثر على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات؛
- ❖ ضرورة الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير الأنظمة القائمة لمكننة العمليات الضريبية، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الدقة وتوفير الوقت وتخفيف التكلفة.

V- الهوامش

- ¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص ص 16-17.
- ² المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية دراسة مقارنة، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص ص 06-07.
- ³ قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1995، ص 39.
- ⁴ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 35.
- ⁵ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1979، ص 434.
- ⁶ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1999، ص ص 145-146.
- ⁷ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، سنة 2003، ص ص 41-42.

- ⁸ رضاني لعلا وميلودي مصطفى، خصائص النظم الضريبية في الدول الناشئة وأثرها الاقتصادية (تجربة تركيا، الصين)، الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014، ص 11.
- ⁹ الأمم المتحدة، التقارير الدورية السابعة عشرة للدول الأطراف (الإمارات العربية المتحدة)، 2007، ص 03.
- ¹⁰ مرجع سابق، ص 10.
- ¹¹ تقرير لمنندى دافوس، الإمارات تحافظ على تصدرها عربياً في التنافسية الدولية وتحتل المرتبة الـ 17 عالمياً، جريدة الاتحاد، الموقع: <http://www.alittihad.ae> تاريخ الإطلاع: 2018/01/09
- ¹² أحمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات، أغسطس 2016، ص 07.
- ¹³ أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 08.
- ¹⁴ أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 10.
- ¹⁵ أحمد ماجد وندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 11.
- ¹⁶ وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014، ص 39.
- ¹⁷ وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2016، ص ص 36-37.
- ¹⁸ أحمد ماجد، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإمارات، الربع الثاني لسنة 2017، ص 10.
- ¹⁹ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص 11.
- ²⁰ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص 11.
- ²¹ قانون اتحادي رقم (13)، المؤرخ في 26 سبتمبر 2016، بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، وزارة المالية الإماراتية، ص 145.
- ²² مرجع سابق، ص 150.
- ²³ مرجع سابق، ص 150.
- ²⁴ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص 12.
- ²⁵ تيمية أحمد الحسن، الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، مجلة جيل للأبحاث القانونية العميقة، العدد 14، سنة 2017، ص 64.
- ²⁶ محمد حلو داود الخرسان، دراسة إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة في العراق، مجلة التقني، المجلد 23، العدد السادس، العراق، سنة 2010، ص 03.
- ²⁷ Cumbers, Andrewand, Birch, Kean, Public sector spending and regional economic development: Crowding out or Adding value, university of Glasgow, center for advanced, UK, January, 2006, p 85.
- ²⁸ James Bickley, Value- Added Tax as a new revenue source, congressional research service, Public Finance Review, Vol.25, No.3, USA, 2005, P 64.
- ²⁹ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص 12.
- ³⁰ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص ص 13-14.
- ³¹ موقع العربية: <https://www.alarabiya.net> تاريخ الإطلاع: 2017/11/27
- ³² البوابة الرسمية لحكومة الإمارات الموقع: <https://www.government.ae> تاريخ الإطلاع: 2017/11/22
- ³³ موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net> تاريخ الإطلاع: 2017/11/19
- ³⁴ نفس الموقع البوابة الرسمية لحكومة الإمارات. <https://www.government.ae> تاريخ الإطلاع: 2017/11/28
- ³⁵ نفس الموقع تاريخ الإطلاع: 2017/11/28
- ³⁶ ناصر السعيد، الإصلاحات الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي: النفط والعائدات الحكومية والضريبة الإنتقائية وسوق التبغ، سنة 2014، ص 14. الرابط: <http://nassersaidi.com/wp-content/uploads/2014/12/WHITE-PAPER-ON-GCC-TOBACCO-MARKET-Final-Arabic.pdf>

³⁷ نفس الموقع البوابة الرسمية لحكومة الإمارات. <https://www.government.ae> تاريخ الإطلاع: 2017/12/03

³⁸ نفس الموقع تاريخ الإطلاع: 2017/12/03

³⁹ قانون اتحادي رقم (07)، المؤرخ في 17 أغسطس 2017، بشأن الضريبة الإنتقائية، وزارة المالية الإماراتية، ص 03.

⁴⁰ نفس الموقع البوابة الرسمية لحكومة الإمارات. <https://www.government.ae> تاريخ الإطلاع: 2017/12/08